



التاريخ: 2018/11/19

قرار ثانٍ يُلزم مكتب الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية بإعادة النظر بعدم فتح تحقيق
في قضية الاعتداء على أسطول الحرية

القرار أمهل مكتب الادعاء العام ستة أشهر للرد

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بقرار القضاة في دائرة ما قبل المحاكمة الأولى
في المحكمة الجنائية الدولية باعتبار قرار مكتب الادعاء العام بعدم فتح تحقيق رسمي في قضية الاعتداء
على أسطول الحرية بتاريخ 2014/05/31 قرار خاطيء.

ويعتبر هذا القرار الثاني من نوعه حيث فسخت ذات الدائرة قرارا سابقا لمكتب الادعاء العام بتاريخ
2015/07/16 وطالب أغلبية القضاة في حكمهم مكتب الادعاء العام بإعادة النظر في قراره إلا أن
مكتب الادعاء اصرا على عدم فتح تحقيق.

واللافت أن المحكمة في قرارها الجديد أمهل مكتب الادعاء العام ستة أشهر للرد واعتبر أن إصرار
مكتب العام على قراره يخالف قواعد التحقيق والاختصاص التي نصت عليها اتفاقية روما.

وشددت المنظمة أن ثماني سنوات مرت على جريمة الاعتداء على أسطول الحرية ولا زال الضحايا
وعائلتهم يبحثون عن عدالة في تكريم من ارتكب الجريمة للمحاكمة.



وأشارت المنظمة أن مكتب الادعاء العام منيء بالملفات التي تطالب بمحاكمة اسرانيين على جرائم ارتكبوها وبعض هذه الجرائم الخطيرة كالتستيطان لا زالت مستمرة إلا أن مكتب الادعاء العام لم يفتح أي تحقيق رسمي في أي من الجرائم التي ارتكبت.

وطالبت المنظمة مكتب الادعاء العام إلى ضرورة فتح تحقيق رسمي في قضية الاعتداء على أسطون الحرية باعتبارها جريمة حرب مكتملة الأركان وكذلك الإسراع في فتح تحقيق في باقي القضايا المعروضة على المكتب فالإفلات من العقاب تشجع المسؤولين الاسرائيليين على ارتكاب مزيد من الجرائم.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا